لام الأمر
والجزم بها مضمرة بين النحويين
(دراسة وصفية)

د. أحمد محمد عبد الفتاح حسين
أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة الملك خالد
كليّة العلوم والأدب ببنين - فرع تهامت
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر
كليّة الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمشق
1442 هـ - 2019 م
لام الأمر والجزم بها مضممة بين النحوين (دراسة وصفية)

أحمد محمد عبد الفتاح حسين
أستاذ مساعد، النحو والصرف، كلية العلوم والآداب ببنين، فرع
تهمام، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
مدرس، اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين،
دسوق، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: amohmed@kku.edu.sa

ملخص البحث
تتيَّبت هذه الدراسة الكشف عن لام الأمر الجازمة للفعل المضارع، وانتشار النحوين حول الجزم بها وهي مضممة، فهي تدور حول محورين تمثل الأول
منهما في الكشف عن معنى الأمر، وخروجه عن معنى حقيقي إلى معنى
آخر، وصيغ الأمر الأربعة عند النحوين، ولام الأمر وما يتعلق بها من
أحكام، فأبانت عن تسميتها ودلالتها، ودخلها على الفعل المضارع كثرة وقلةً
وتحريرها، وتسكينها إذا سبقت بحرف العطف الواو والفاء، وحمل "ث" عليها.
وتمثل المحور الثاني في الكشف عن اختلاف النحوين حول الجزم بها
الضميمة، فتتيَّبت الدراسة أقوال النحوين وما استشهدوا به ففصَّالاً، فتوصلت
إلى أن في المسألة أقولاً خمسة، ثلاثة أشتهر ذكرها في مدونات النحو،
وقولين ندر ذكرهما، وبعد الفرض والتحليل خلصت الدراسة إلى ترجيح مذهب
سيبيوية وجمهور النحوين مع ذكر أغلب الترجيح، وأوصست الدراسة بالحاجة
لدراسة توجيهات النحوين لما ورد من شواهد سمعية.

الكلمات المفتاحية: لام الأمر، الجزم، مضممة، الفعل المضارع، النحو،
أحمد، حسين.
Iam the command and its assertion is implicit in the grammarians (descriptive study)

Ahmed Mohamed Abdel Fattah Hussein
Assistant Professor of Grammar and Morphology at King Khalid University, College of Science and Arts, Benin - Tihama Branch
Linguistics teacher at Al-Azhar University, College of Islamic and Arabic Studies for Boys, Desouk
Email: amohmed@kku.edu.sa

Abstract: This study changes the disclosure of the affirmative imperative of the present tense verb, and the grammatical disagreement about asserting it and it is implicit. It revolves around two axes, the first of which is the disclosure of the meaning of the command, and its departure from its true meaning to another meaning, and the four imperative forms of the grammarians, the blame of the matter and what is related it has rulings, so it indicated its name and its connotation, its entry into the present tense verb in abundance and a few, its movement, and its sedation if it was preceded by the two letters of sympathy and waw and wala, and then carrying "then" on them.

The second axis was to reveal the difference of grammarians about the assertion of it in its entirety, and the study followed up the sayings of the grammarians and what they cited in detail, so it came to the conclusion that there are five sayings in the matter, three of which are well known in the grammar codes, and two sayings that are rarely mentioned. And the majority of grammarians with mention of the evidence of weighting, and the study recommended the need to study the directions of the grammarians because of the aural evidence.

Key words: imperative imperative, assertive, implicit, present tense, grammar, Ahmad, Hussain.
Acknowledgements
The authors extend their appreciation to the Deanship of scientific Research at king Khalid University for funding this work through General Research Project under grant number “ 60-1441 GRP “
المقدمة

حمدنا ﴿، وصلاة وسلامًا على رسول اللَّه أشرف الخلق، وحبيب الحق، محمد بن عبد الله، وعلى آل وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإن استعمال لام الأمر وارد بكثرة شعرًا ونثرًا، لاسيما في القرآن الكريم; مما يستدعي من الباحث في العربية النظر والتأمل في أحكامها، والوقوف عند شواهدها، وقد عُرِضت أحكامها في بعض كتب النحو عرضًا موجزًا، ودرست في بعضها دراسة لا تجمع شتها، فلم تُوقف دراسة - فيما اعلم على أهلها - عناها وحدها تناولت جميع جوانبها، فرأيت جمع ثمارها، والمؤلفة بين أحكامها هدفًا يدعى إليه، وتشمل الحاجة؛ خدمة للقرآن الكريم، وضبطًا للاستعمال العربي، فسعت الدراسة للإبادة عن ذلك في مهروين: تمثل الأول في الكشف عن معنى الأمر، وخروجه عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر كالدعاء والتهديد، ومعيني صيغ الأمر الأربعة عند النحوين والفرق بينها، وأوضحت الدراسة ما يتعلق بلام الأمر من أحكامها، حيث أثبتت عن تسميتها ودلالتها، وحكم دخولها على أنواع الفعل المضارع كثرة وقلة، وتحريرها بالكسر والفتح، وتسكينها إذا سبقت بحرف العطف الواو والفاء، والخلاف بين النحوين في إسكانها بعد حرف العطف " نمًا " حملاً على أختيها.

وتمثل المحور الثاني في الكشف عن اختلاف النحوين حول الجزم بها مضمرة، فتبث الدراسة أقوال النحوين وما استشهدوا به مفصلاً، فتوصلت إلى أن في المسألة أقواها خمسة، ثلاثة أشتهر ذكرها في مدونة النحو، وقولة ندر ذكرهما، وبعد العرض، والتحليل، والتدليل خلصت الدراسة إلى ترجيح مذهب سيبويه وجمهور النحوين مع ذكر أدلة الترجيح، وما زد به على المذاهب الأخرى.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى دراسة أحكام لام الأمر دراسة شاملة; ليسهل تناولها، وإبراز موقف النحوين من الجزم بها مضمرة، وإبادة ما استشهدوا به من كلام
المؤرخة والجزم بها مضمرة بين النحوين (دراسة وصفية حول تحليل اللغة العربية: بإبنتي البارود) (العدد الثالث والثلاثون)

العرب والواقع على أرجح الآراء النحوية للمسائل الخلافية حولها، كما يهدف إلى استجواب رؤى للنحويين لايستمكان إجوابها، وعرض أرائهم بعبارة سهلة واضحة.

أهمية البحث:
تراجع أهمية البحث إلى دراسة لام الأمر من جهات مختلفة متعددة، حيث لم تتناولها دراسة - فيما أعلم - دراسة شاملة، وإن تناولتها بعض كتب النحو كميتي الليب لابن هشام، والجنائي الداعي للمرادي، ولكنها ما زالت في حاجة إلى جمع أحكامها دراسة وتوضيحًا، وعرض آراء النحويين حولها اختلافًا وتفاقيًا، مع ذكر الجهات التي يدخل الاعتقاس على بعض المذاهب حول مسائلها وأحكامها من جهةها، وصولًا للراجح منها .

الدراسات السابقة:
لام الأمر تتناولها النحويون بالدراسة في كتبهم، والجزم بها مظهرة ومضمرة، وعرض بعضهم لبعض المسائل الخلافية دون البعض، فكانت الحاجة لجمع الآراء وتفصيلها، وقد تبعت ما أمكنتي أن أتنبأه من دراسات سابقة، فوجدت المعتبر منها دراسة واحدة فقط بعنوان: "حذف الجائز مع بقاء عمله" للدكتور خالد عمر عبد الرحمن الدوسفي، نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد الرابع والثلاثين، الجزء الثاني لسنة 2016 م، وهو بحث طويل جاء في ثلاثين صفحة، قسمه ثلاثة مباحث؛ ارتبط الثنائية منها ببحثي ؛ حيث جاء بعنوان "حذف لام الأمر وقاء عملها"، وقد أفادت منه كثيرًا، وهو بحث قيم مفيد، إذ أن بحث تتميز بدراسة أحكام لام الأمر، وهو مالم تتناوله الدراسة السابقة، كما جاءت دراستي خاصة بلام الأمر، وجمعت الدراسة السابقة بين لام الأمر وغيرها، فضلاً عن الاختلاف عرضًا، واستدلالًا، واستنباطًا، وتحليلًا، وبالجملة حاولت في دراستي إعطاء صورة شاملة حول لام الأمر، وليس دراسة جانبًا من جوانبها .
لاام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)
حولية مفصلة: اللغة العربية: بيتيلى البارود (العدد الثالث والثلاثون)

منهجية البحث:
اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي في الغالب، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي، حيث جمعت أقوال النحاة وأدلتهم، ثم تناولت أدلةهم السماوية والقياسية بالعرض وشيء من التحليل.

خططة البحث:
يتكون البحث من مبحثين، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة، وفهرس فني

على النحو التالي:
المقدمة: وفيها عنوان البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجيته، والخطة التي سار عليها، وما تشتمل عليه من مباحث.

المبحث الأول: صيغ الأمر، والأحكام المتعلقة بلام الأمر، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: صيغ الأمر عند النحويين، وخروجه عن معنى الإيجاب.
المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بلام الأمر.

المبحث الثاني: ضعف عوامل الأفعال، والجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: ضعف عوامل الأفعال.
المطلب الثاني: الجزء بلام الأمر مضمرة بين النحويين.

الخاتمة: وتشمل على أهم النتائج، والتوصيات التي توصل إليها البحث.
الفهرس الفني: ويشمل ثبت المصادر والمراجع.
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

حولية مكعبة اللغة العربية: بايتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

المبحث الأول
صيغ الأمر والأخلاق المتعلقة بلام الأمر
المطلب الأول
صيغ الأمر عند النحويين

الأمر في اللغة نقيض النهي، ومنه أمره به، وأمره إِيَأَه يأمره أمرًا وإمارًا فأتمر
أي: قبل أمره، والأمير ذو الأمر، والأمير الأمر (1)، وانتشرت ما امتنع به:
امتنعت، وفلان مؤثر: مستبد، وفلانان مطعية لأميرها أي لزوجها (2) فالأمر
صيغة تستدعى الفعل، أو قول ينبغي عن استدعاء الفعل من جهة الفجر على
جهة الاستعمال قال الهاشمي: "الأمر: هو طلب حصول الفعل من المخاطب:
على وجه الاستعمال مع الإلزم (3)، وقد حدد النحويون صيغ الأمر بأربع
صيغ (4) هي: فعل الأمر مثل: قَم، وأكتب، اسم فعل الأمر مثل: هَات، وصة،
المصدر المنصوب مثل قول قطري ابن الفجاءة: (5)

فصار في مجال الموت صرا فما نهل الحلل بمستطاع
الفعل المضارع المقرون بلام الأمر مثل قوله تعالى: "نَشَد لَيْقَضُوا تَقَضِيمُهُمْ
وَسَبِيل إِلَى الْمُقَرَّب الْمُفَلَك تَأْلِيْب الْمُبَشِّر تَأْلِيْب
(1)، والفعل المضارع يدل
على الأمر بلام الأمر الداخل عليه حيث حولت معناه من الخبر إلى معنى
إنشائي، فأَلْمُر كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى، وهذا المعنى

١. اللسان لابن منظور "أمر" بتصرف 1 / ٢٠٣ - ٢٠٤.
٢. أساس البلاغة للمدخري "أمر" ٣٣ / ٣٣.
٣. جوهر البلاغة ١/ ٧١.
٤. ينظر: الكتاب ١/ ١٣ - ١٤٥، الصول ٢ / ١٤٥.
٥. من بحر الواق من مقطوعة لفظي بن الفجاءة الخارجي، وهي في القنال والتحمس له، وهو من
شواهد شرح التسجيل لابن مالك ٢ / ١٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٣٢، والأشموني ١ / ٢٠١.
٦. التصريح بموضوع التوضيح في النحو ١ / ٢٩.

٤٢٦٣
مطلب تحقيقه في زمن مستقبلي، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته؛ فمثل "الخراج"، ليس فعل أمر، بل هو فعل مضارع، مع أنه يدل على طلب شيء ليحصل في المستقبل؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله، لا من صيغة الفعل نفسها (1)، واسم الفعل لا يسمى أمرا في اصطلاح أهل المعاني، وقد عده صاحب المفصل أمرأ (2)

- خروج الأمر عن معنى الإيجاب والإلزم
تخرج صيغ الأمر عن معناه الأصلي وهو (الإيجاب والإلزم) إلى معان أخري: تستفاد من سياق الكلام، وقرائن الأحوال كالدعاء كقولنا في الدعاء "رب اغفر لي "، والالتماس لمن يساويك - أعطني القلم أنها الأخ، والإرشاد- كفوله تعالى (إذا تدليتكم ديني إلى أجل مسج فأصبروا وأليكين، تيتبثك) (3)، والله يديد كفوله تعالى (أغلو ما يشيما إذ أعملون بحبر) (4)، والتعجيل كفوله تعالى (أصبروا وصبروا حتى يتبثك لاستمر الهدي من أحبب) (5)، والإباحه كفوله تعالى (وصحوا وأصرروا حتى يتبثك لاستمر الهدي الأحبب من أحبب) (6)، ونحوه: اجلس كما تشاء، والتسوية كفوله تعالى (أصبروا ألا تصدروا سوءا على أقرب) (7)، والإكرام

1. ينظر: النحو الواقفي ١ / ٤٨.
2. ينظر: عروس الأفراح للسبكي ١ / ٤٥.
3. البقرة، من الآية : ٢٨٢.
4. فصلت، من الآية : ٤٠.
5. البقرة، من الآية : ٣٣.
6. البقرة، من الآية : ١٨٧.
7. الطور، من الآية : ١٦.
لأم الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

حولية مكنية اللغة العربية: باب عائشة البارود (العدد الثالث والثلاثون)

كقوله تعالى: {آذَّنْهُمْ بِالْبَيَاءَ وَالْبَيِّنَةِ} (1)، والتمني كقول امرئية القيس (2)

ألاً أياً الليل الطويل ألا أخلي بصيح وما الأصبح منك بأمثلة والتخبر - نحو: تزوج هنداً أو أختها (3) قال سيبويه: "واعلم أن الدعاة بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: " دعاء "؛ لأنه استغفَّر أن يقال: أمر أو نهي، وذلك قولك: اللهم زيداً فافغفر ذنْبِه، وزيداً فاصلح شأنه، وعُمِرًا ليَجزَّهِ الله خيراً "(4).
المطلب الثاني

الأحكام المتعلقة بِلام الأمر

يمكن إيجاز الأحكام المتعلقة بِلام الأمر فيما يلي:

الأول: تسميتها ودلالاتها

ذكر النحوين أنواع اللام، ومعنى كل نوع منها في جزء الزجاجي إحدى
وثلاثون لامًا(1) منها: لام التعريف، لام التعجب، لام الجحود، وقد ذكر ذلك
مستقصى مما لا داعي لذكره، ومن تلك الأنواع لام الأمر وهي المكسرة الداخلة
على الفعل المضارع في مقام الأمر والدعاء، وتختص بالدخول على الفعل
المضارع، الموضوعة أصلًا لطلب الفعل، وسماها بعض النحوين بِلام الأمر
النظر إلى ما يدل عليه ظاهر الفعل من الأمر، وبعضهم بِلام الطلب؛ لأنها قد
تكون للأمر كقوله تعالى ﴿لَتَبْقِيَ دُوْسَرَ ٍقَتٍَّ صَلَٰٓى﴾(1)، وللدعاء كقوله تعالى
﴿وَلَا ٌّمَلِكٌ يَلْقِيَ عَليْنَا لِتَبْكِي ٌّكَ ذُكِّي َمَكِينٌ﴾، وللتهديد كقوله تعالى
﴿فَمَّا شَأْتُمُ مِّن شَيْءٍ فَلَا تَنْاهُمُ﴾(2)، وخارج ذلك من المعاني المذكورة
إنما ما يخرج بها الأمر عن معنى الإيجاب والنزوم، قال الأدبي: "والجوازٌ
على قسمين: منها ما يجزمُ فعلًا واحدًا، وهي: لم، وَلَمَّا، أَلَّمَ، لَامُ الأمر،
والدعاء، ولا في النهي والدعاء، ومنها ما يجزمُ فلعين (وهي): إن إلى أخرين"(3)
وقال ابن الابهر: "أما لام" الأمر، فكقوله: ليخرج زبد، وليضرب عمرو بكر"(4)

1. ينظر: اللامات للزجاجي ٣٢ - ٣٣، موانى الهوف للرماني ٢٢، ٢٤.
2. الطلاق، من الآية: ٧.
3. الزخرف، من الآية: ٧٧.
4. الكهف، من الآية: ٢٩.
5. الحدود في علم النحو ٤٦٦.
6. الديع في علم العربي ١، ٢٢١، وقد اختُر التسمية بِلام الأمر في عنوان البحث
مراعاة للمعنى الظاهر.
وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ:َّلَامَ الأَمْرَ وَالْجُزْمَ بِهَا مَضْمُرَةُ لِلْأَمْرِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيهَا "١٩٠١"، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ:َّلَامَ تَحَزِّمُ إِلَّا فَعْلًا واحِدًا، وَيَسْمَى الأَكْثَرُ لِلْأَمْرِ، لَكِثْرَةَ مَرْوَدَةِ فِيهِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا نَحْوُ:َّلَامَ يُزِيدُ، وَالْتَلِبُ أَعْمَلُ لِدَخُولِ الدَّعَاءِ نَحْوُ:َّلَامَ يُغَفِّرُ اللَّهُ لَزِيدٍ" (١٩٠١)، وَقَالَ الْمَرَادِيٍّ:َّوَلَأَ أَقَالَ:َّلَامَ الْتَلِبُ، لَيْسَ:َّالأَمْرُ نَحْوُ "٢٩٠٢٣"، وَالْدَعَاءُ نَحْوُ "٢٩٠٢٤"، قَيْلُ:َّوَالْأَلْتَمْاسُ، كَفُؤِكَ لِمَنْ يُسَائِبُكَ: لِتَنْفَعَ، مِنْ غَيْرِ إِسْتَعْلَاءٍ; وَذَلِكَ لِأَنَّ الْتَلِبَ إِذَا وَرَدَّ مِنْ الأَعْلَى فُهِيَ أَمْرٌ، وَإِذَا وَرَدَّ مِنْ الأَدنِي فُهِيَ دَعَاءٌ، إِذَا وَرَدَّ مِنْ الْمَسَامِي فُهِيَ التَّمَاسٌ(١٩٠٢٥)، وَقَدْ نَخْرَجَ عَنِ الْتَلِبِّ إِلَى غَيْرِهِ كَمَا أَنْ بَرَّدَ بَهَا وَمَصْحُوْبَةُ الْخَبَرِ، كَفُؤِهِ تَعْالَىَ: "قَلْ مَنْ كَانَ فِي أَضْلَالٍ فَأَيْمَادُ اللَّهُ أَرْجِحًا مَدَا(١٩٠٦)"، فَالْجَمِلَةُ حِيْنَتَ إِنْشَائِيَةَ فِي الْلُّفْظِ الْخَيْرِيَةِ فِي الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى مَدَّ لِهَا الْرَّحْمَةُ أَيْ أَمْهَلُهُ، وَمَدَّ لَهُ فِيِ الْعُمْرِ، فَأَخْرَجَ عَلَى لِفْظِ الأَمْرِ إِبْنَانَا بِوُجُوبِ ذَلِكَ قَالَ الْقَرْطُبِيٌّ: "أَيُّ فَليْدَعُهُ فِي طَيْبِيَّةِ جَهْلِهِ وَكَفُّهُ، فَلْفُظَهُ لِفْظِ الأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ، أَيْ: مِنْ كَانَ فِي الْضَّلَالَةِ مَذْهَ بُهُ تُمْدَّدُ اخْتِرَارُهُ فِي وُجُوبُ ذَلِكَ أَشْدُ لَعَقَابِهَا(١٩٠٧)، وَقَالَ ابْحَيْانٌ: "وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَونَ خَبَرًا فِي الْمَعْنَى وَصُوْرَتُهُ صَوْرَةُ الأَمْرِ، كَانَ يَقُولُ: مِنْ كَانَ ضَلَالًا مِنْ الأَمْمِ فَعَادَةُ اللَّهُ لَهُ أَنْ يَمُدُّهُ لَهُ وَلَا يَعَالِجُهُ حَتَّى يَفْضِي ذَلِكَ إِلَى عَذَابِهِ فِي الْآخِرَةِ (١٩٠٨)، وَلَذَا أَثْرَنَا الْتَسْمِيَةُ بِلَامِ الأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْوَهَرَ وَالْأَكْثَرُ.
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

الثاني: دخولها على الفعل المضارع:
تختص لام الأمر بالفعل المضارع، وتقتضي جزمه وتخليصه للاستقبال،
لكن دخولها على الفعل المضارع يختلف قلة وكثرة من حيث نوع الفعل المضارع، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: ما يكثر دخول لام الأمر عليه من أنواع الفعل المضارع:
يكثر دخول لام الأمر على الفعل المضارع المبني للمفعول مطلقا عند النحويين سواء أكان لمنكمل أم مخاطب أم غائب نحو: لَأَكُرُمَ، و لَلَكُرُمَ،
و لَیَكُرَمَ، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسد، إلى الغائب نحو: لَیَكُرَ مَ محمدٌ، قال الزجاجي: "لام الأمر جازمة للفعل المستقبل للمأموم الغائب
كذلك أصل دخولها كقولك: لَیَدَهَ زيد، و لَیرَکُب عمرو، و ينطلق أخوك قال
الله ﷺ: ﴿لَیَتَقُ قْ دَاوُسَةَ مَنِ سَعَىٰ﴾ (1)، وقال: ﴿لَیَسْتَرْنَکُ آلَیبدْ مَلَکَ ﴿لَیَنْدَبُكَ﴾ (2)، وقال ابن مالك: "وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم وحده أو مشاركا، وفعل ما لم يسم فاعله مطلقا كقولك: لَیَقَمَ زيد، و قوله ﴿وَقُولَهُ﴾ (3): قوموا فاصِّل لكم
وقولهم: لَیَعْنَ بحاجتي، و لَیَزَهَ زيد عليني، فاللام في كل هذا واجبة الذكر ﴿وَقَالَ المرادي: واعمل أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه، إلا باللام، سواء أكان للمتكلم، نحو: لَیَعْنَ بحاجتي، أم للمخاطب، نحو: لَیَعْنَ بحاجتي، أم
للغائب، نحو: لَیَعْنَ زيد بالأمر، وأما فعل الفاعل فإن كان لغائب نحو ﴿لَیَقَمَ﴾

---

1. الطلاق، من الآية: ٧. 
2. البلاط، من الآية: ٥٨. 
3. اللامات للزجاجي ص ٩٢. 
4. العنพฤتين، من الآية، ١٢. 
5. شرح التسهيل ٢/ ٥٩.
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

حواليّة حكيلية اللغة العربية: بإيتا البارود (العدد الثالث والثلاثون)

دوّسّعُّ، أو متكلم مفرد، نحو قوله في الحديث قوموا فأصل لكم، أو مشارك، نحو وَأَنْحَيْلَ حَطَّيْكُكَ (3) فكذلك 
(3)، وعد بعض النحويين (4) دخول اللم في أمر المتكلم قليلاً لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا على سبيل المجاز.

علّة الكثيرة: -

علة كثرة دخول لام الأمر على المضارع المبني للمفعول، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أُسئد إلى الغائب اختلاف الأمر والمأمور؛ قال ابن هشام:
"وَتَجَبَ الْفَلَامَ إِنْ اتَتْ فَاعْلِياً نَحْوَ: لُيَغْنَ بِحَاجَتِي، أُوَلَ خَطَابَ نَحْوَ: لَيْمِدَ أَوْ كَلَاهَا نَحْوَ: لُيَغْنَ زَيْدَ بِحَاجَتٍ: (6).

ثانيًا: ما يقل دخول لام الأمر فيه من أنواع الفعل المضارع:

دخل اللفام في فعل المخاطب قليل عند النحويين، وعلل ابن هشام ذلك بقوله: "وَإِذَا كَانَ مُرْفَعُ فَاعِلُ الْطَّلْبِ فَاعْلِيَاً مَخَاطِبًا أَسْتَعْنِي عَلَى الْلَّفَامَ بِصِيْغَةً أَفْعَلَ " غَالِبًا، نَحْوَ: قُمْ وَأَفْعَدَ " (1) وَمَنْ غَيْرَ الْغَالِبِ قَرَاءَ زَيْدَ بِنْ ثَابِتٍ،
والكسائي فيما روي عن النبي - ﷺ- "قُلْ يَقِضِّيَ أَنْتَهَى وَيُرْحِمَهُ، يُفْرِجْهُ": (7) فَلَتَفْرِحُوا "(8) بالباء أمرًا للمخاطب، وقراءة الجمهور بإياء أمرًا.

1. العنكبوت، من الآية: 22.
2. العنكبوت، من الآية: 22.
3. الجنى الثاني: 111 - 112.
5. مغني اللبيب 2/ 227.
6. مغني اللبيب 2/ 224.
7. يونس، من الآية: 58.

4269
للمؤر، قال المبرد: "هذا مجزوم جزمته الالام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر (1)، وقال أيضا: "فالامام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب نحو قول القائل "قد فلقت ملكك، فالامام جازمة فعل المتكلم ولم كانت للمخاطب لكأن جيدا على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم: "فعل" عن "لتفعل". وروى أن رسول الله قرأ "ففذلك فلنفرحوا" بالنهاء (2).

وقال ابن بيجش: "وأما إذا كان المأمور حاضرًا، لم يُختِج إلى الالام من قبل أن المواجهة تُغني عنها، وربما جاءت الالام مع فعل المخاطب (3) والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من الالام ومن حرف المضارعة، وقد لا يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبي (ففذلك فلنفرحوا) (4).

وكقوله صلى الله عليه وسلم: "تأخذوا مصافكم" وهو قليل، والكثير المعروف في كلمتهم مجيء أمر الفاعل المخاطب مجرد من الالام ومن حرف المضارعة مجعله آخر كآخر المجزوم (5)، وقال ابن هشام: "وأقل مئة (6) ودُخِلَها في فعل الفاعل المخاطب (7) وقد عدَ الأخفش إدخال الالام في أمر المخاطب لغة رديئة وعل ذلك بقوله: "والله لغة للعرب رديئة، لأن هذه الالام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "فعل" يقولون: "ليُقل زيد" لأنك لا تقدر على "فعل" ولا تدخل الالام إذا كملت الرجل فقلت: "قل" ولم تحتاج إلى الالام (8).

---

1. المقضب 2 / 131
2. المقضب 2 / 45
3. شرح المفصل 4 / 264
4. يونس، من الآية 58
5. شرح التسهيل 4 / 60
6. أي: من دخولها على فعل المتكلم
7. مغني الليب 2 / 225
8. معاني القرآن 1 / 375
الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

 حولية عربية: بيتعي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

الثالث: تحريكها بالحكسة:

حركة لام الأمر والجزم، وعلل ابن جني تحريكها بالكسر بقوله: "واعلم أن هذه
اللام الجزئية أيضًا حرف مفرد جاء لمعنى كواو العطف، وفائه، وهمزة
الاستفهام، ولم الابتداء، وقد كان ينبغي أن تفتح كما فتحت؛ إلا أن الصلة في
كسرها أنها في الأفعال نظرية، حرف الجر في الأسماء، إلا أنها في كل واحدة
منهما مخصصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه؛ فلا يتعادل إلى ما
سواء، فمن حيث وجه كسر لام الجر في نحو: لزيد مال، ولعفور، للفرق
بينها وبين لم الابتداء، كذلك أيضًا وجه كسر هذه اللام، لأنها في الأخلاص
نظيرة تلك الأسماء، ولو قال قائل: إنما كسرت لام الأمر للفرق بينها وبين لم
الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارحة لأسماء الفاعلين؛ لكان قولًا قويًا،
ألا ترى أنك تقول: "إن زيداً ليضرب"، أي: لضارب، فكرهوا أن يقولوا في
الأمر: "إن زيداً ليضرب"، فينسب يقول: "إن زيداً لضارب"، فإن قيل: فهل
يجوز أن تقول: إن زيداً ليضرب، فتهجع خبر "إن" أو "أم" حتى تخاف التباسه
بالخبر في قوله: "إن زيداً ليضرب"؟، فلاجواب: أن ذلك جائز (1)، وفتحها
عن الفراء لغة سليم، وعنه أيضاً فتحت بفتحة تاليها، قال الفراء: "وينو سليم
يفتحون اللام إذا استؤتقت فيقولون "ليَفَّمَ" (2)، وقال ابن جني: "كما أن لام
الجر قد تفتح مع المظهر فيما حكيناه من قراءة سعيد بنجير: "وَإِن
سِكَان مَعْصَرُهُ سَيَتَرُولُ مَنْهُ أَلْيَمْبَالَ" (3)، وغير ذلك، فكذلك قد فتحت
لام الأمر فيما حكيناه عن الفراء من قولهم: "ليَفَّمَ"، والثقة في فتح هاتين
اللامين في هذه المواضع القليلة أن أصل حركهما الفتح، فربما خرجتا على

1 . سر صناعة الإعراب 2 / 66 .
2 . معاني القرآن للفاراء 258/1 .
3 . إبراهيم، من الآية 46، ففتح اللام من "لتزول" .
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

حولية حكيمة اللغة العربية: بِإيتاءه الباء (العدد الثالث والثلاثون)

أصلهما"(١)، فالفتح في اللام لفتحة تاليها؛ ليكون الانتقال من فتح لام الأمر إلى فتح حرف المضارعة، وعقب ابن جني على قول الفراء بقوله: "وَزُعم الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه أنه إن اكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: "لَبِّكِرَ زَيْدٍ عَمَرًا"، و"التعليم ذلك"(٢)، قال السيبوتي: "بِخَلاف ما إذا انكسرَ نَحْو لَيِّدَنَّ أو نَحْو لَتَكِرمْ "(٣)، وجعل الزجاج فتح اللام خطأً، ونقد ما حكاه الفراء بقوله: "وَحَكِي الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قوله لِيْجَلَسْ، فقالوا: نَلْجِلْس فَفَتَحْوا، وهذا خطأ لا يجوز فتح لام الأمر ليسا تشبه لام التوكيذ، وقد حكى بعض البصريين فتح لام الجر نحو قولك: الملال لِزِيَّد، تقول: الملال أَزَيْدُ وهذه الحكاكية في الشذوذ كالأولى، لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر ولام الأمر، وما بنيت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدماء الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكروا من الذين رؤوا هذا الفشاع عندنا صادقون في الرواية، إلا أن الذي سمع منهم مخطئ" (٤).

الرابع: إسكاساتها:

إذا سبقت لام الأمر بحرف العطف الواو والفاء فالغالب إسكاناً، وشبههما سبيله بضمير "هو" وهي "في إسكاساها، وعلل التسكيك بطلب الخفة في قوله: "فَعَلوا ذاك حيث كثرت في كلامهم، وصارت تستعمل كثيراً، فأسكنت في هذه الحروف استخفافاً، وكثر من العرب يدعو الهاء في هذه الحروف على حالها، وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواء مثل ذلك؛ لأنهم كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فَلَيَظَ وَلَيْضِرب، ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة

١. ١. سر صناعة الإعراب ٥٨ / ٢.
٢. ٢. سر صناعة الإعراب ٦٣ / ٢.
٣. ٣. هم اليامع ٥٤٠ / ٣.
٤. ٤. معاني القرآن وإعرابه ٩٨ / ٣٨.
لاس الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية
 حولية: مفصلة: اللغة العربية: بإيتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

في اللام على حالها"(1)، وقال ابن جني: "ومتى اتصل بهذه اللام من قبلها وأو
العطف أو فاوية إسكانها للتخفيف جائز، وذلك قولك: وليم زيد، فليفقود جعفر؛
 وإنما جاز إسكانها لأن الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا
يمكن الوقوف عليه دون اللام، فأشبهت اللام لاتصالها بما قبلها، واحتياجه
إليها الخاء من "فخذ"، واللام من "علم"، فكما تقول: فخذ، وعلم الله ذاك؛ كذلك
جاز أن تقول: فلبقم، وليفقد "(2)، فتشبيهما، "فلبقم"، (و يفيد) ب (فخذ) و
(علم) خلفوا الفاء والواو في اللفظ بدام الأمر وحرف المضارع، وصارا معهما
كالجزء منهما، أي ككلمة واحدة على وزن (فخذ) و(علم)، فسكتت اللام على
حد التخفيف في أمثالها من المنصل: (فخذ) و(علم) وبيندرج تحت هذه
العة علة ثانية هي التخفيف للكسرة بإسكانها: فإن الانتقال من الفتح إلى
الكسر أنقى من الانتقال من الفتح إلى السكون، لذا فقد قضى جمهور النحاة
بأن الغالب هو الإسكان قال ابن هشام: "إسكانها بعد الفاء والواو أكثر من
تحريكها"(3)، ومع تلك العلل وما قضى به جمهور النحاة إلا أن كسرها عند
بعضهم بعد واعر العطف فإنائه جائز جيد، وهو الأصل فيها (4)، وقال ابن
جني: "هذا لعمري الأصل في لام الأمر: أن تكون مكسورة، إلا أنهم أقرروا
إسكانها تخفيفًا"(5)، وسكتت بعد "ثم" العالفة قياسًا على أختيه لكونها حرف
عطف مثلهما وإن كان الكسر هو الأكثر عند أكثر النحويين، قال الزجاجي: "
فإذا كان قبلها "ثم" فإن الوجه كسر اللام; لأن "ثم" حرف يقوم بنفسه، ويمكن
الوقوف عليه والابتداء بما بعده الواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما، وذلك قوله
ثم ليخرج زيد، ثم ليركب عمرو، والوجه كسر اللام بل لا يجوز البصريون

1 الكتب 4/ 150 - 151 .
2 . سر صناعة الإعراب 63/2 .
3 . مغني اللبيب 1/ 300 .
4 . ينظر: معايير القرآن للزجاج 276/3 .
5 . المحتسب في تأنيب وجوه شواذ القراءات 1/ 359 .

4273
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية
حولية حكيلية اللغه العربية: بايتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

غيره، وقد أجاز بعض النحويين إسكانها مع "ثم" أيضا حملا على الواو والفاء، وعلى ذلك قرأ بعض القراء "ثم أَيْقَضُواْ تَفْعَلُوهُمْ" (1) بالإسكان والكسر أوجد لما ذكرت لك من الصلة" (2)، ومن النحويين من حكم بضعف حمل "ثم" على الواو والفاء؛ لأنه يوقف عليها وتفرد، قال ابن جني: "قأما قراءة الكسائي وغيره "ثَمَّ أَيْقَضُواْ تَفْعَلُوهُمْ" (3) في "ثَمَّ أَيْقَضُواْ تَفْعَلُوهُمْ" (4) فمردودة عند أصحابنا؛ وذلك أن "ثم" حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، فإذا أمكن الوقوف؛ لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع، فمن هنا دفع أصحابنا واستنكروه فلم يجوز " (5)، وقال ابن بعيج: "إِنْ جَنِّتْ بِتَم" مكان الفاء أو الواو، لم تسكن؛ لأن "ثم" ينفصل بنفسه، ويُسْكَت عليه" (6)

والأولى حجاز إسكانها مع "ثم" وإن عد قليلا قياسا على الواو والفاء، قال ابن هشام: "وقد تسكن بعد ثم نحى "ثَمَّ أَيْقَضُواْ تَفْعَلُوهُمْ" (7) في قراءة الكوفيين وقالون والبيزي، وفي ذلك رد على من قال إنه خاص بالشعر" (8)

وقال المرادي: "ويجوز إسكانها بعد ثم" وليس بضعف، ولا مخصص بالضرورة، خلافاً لزאת ذلك، ويه قرأ الكوفيون، وقالون، والبيزي" (9)

1. الحج، من الآية : 29.
2. اللامات للزجاجي، ص 93.
3. الحج، من الآية : 29.
4. الحج، من الآية : 5.
5. سر صناعة الإعراب /3.
6. شرح المفصل /5 312.
7. الحج، من الآية : 29.
8. مغني اللبيب /300/1.
9. الجنى الثاني، ص 116.

274
المبحث الثاني

ضعف عوامل الأفعال والجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين

المطلب الأول

ضعف عوامل الأفعال عند النحويين

مما استقر لدى النحويين ضعف عوامل الأفعال، وأنها أضعف من عوامل الأسماء ؛ وبنوا على ذلك عدم جواز الفصل بينها وبين الفعل، وكذلك عملها مضمرة، قال الزجاجي: "إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال -باتفاق من الجمع- أضعف من عوامل الأسماء"(1)، وقال المبرد: "وأضعفها الجازمة لأن الجذر في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"(2)، وقال السيرافي معللاً منع الجزم بعوامل الأفعال مضمرة: "هذا لا يجوز، من قبل أن نأتي عوامل الأفعال ضعيفة لا يجوز حذفها نحو: لن، لا ياأيكن، ولمن، وأشياء ذلك، فلم يجوز أن نضمر اللام ونعملها؛ لضعف ذلك"(3)، وقال ابن جني معلناً منع تقديم المجزوم على جازمة: "وحاله تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار وهو أقوى من الجازم- لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجر به عليه، كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أخرى وأجدر "(4)، وقال العكبري: "وقد قاسوا ذلك على عوامل الأسماء وهو قياس فاسد لأنها أقوى من عوامل الأفعال "(5)، وقال السيبوطي: "ففسا لا يجوز الفصل بين "إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقوي منه بين

1. اللامات للزجاجي 92
2. المقتضب 2 / 133
3. شرح الكتاب 1 / 39
4. الخصائص 2 / 390
5. اللباب للعكبري 2 / 32
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية).
حوالي كلامية اللغة العربية: بإيتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

عوامل الأسماء والأسماء؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء (1)، ويوعد ابن يعيش منع عملها مضمرة بقوله: "قولهم: إنه مجزوم بلام محدودة فامد، لأن عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في "لَم" و"لَن" و"نَظا"، وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأن الأفعال محدودة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع (2)." ويؤكد ذلك بقوله: "فهما لا يسول حذف الحرف وإعماله في الألفاظ، ثم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء; لأن إعراب الأفعال إنما كان بطرق حلف الأسماء، فهي في الإعراب أضعاف منها هذا قول أكثر النحويين (3) إلا أنه وردت شواهد جاءت فيها لم الأمر مضمرة، والفعل مجزوم فاختفت أئذى النحويين حولها، ويمكن بيان ذلك، وعرض أقوالهم وأدلته، وما احتوا به في المطلب التالي.

---

1. هم الهاشم 2 / 376.
2. شرح المفصل 4 / 294.
3. شرح المفصل 5 / 145.

4276
المطلب الثاني

الجمل بلام الأمر مضمرة بين النحوين

أولاً: مذهب جمهور النحوين

قصر الإمام النحاة سبويه إعمال لام الأمر مضمرة في الضرورة الشعرية فقط، وسيطر رأيه هذا على فكر جمهور النحوين قال سبويه: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها ب: "أن" إذا أثولوها مضمرة، وقال الشاعر: (1)

َمْحَمَّدْتُمْ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خفَتْ من شئَ تَبالَا

إذاً أراد: لم تدع ظروفي إذا ما خفَتْ من شئ تَبالَا

وهنما أراد: نقد، وقال متتم بن نورى (2)

لك الويل خر الوجه أو يَّبِكَ مُنّ بِكٍ

أراد: لبيتك، وقال أحبها بن الجلاب: (3)

فمن نال الغني فليصطنعه صبيعه وَيََْهَدْ كحلَّ جَهْدِ " (4)

(1) 122, والجخي النادي 113.

(2) من الطويل، قال السيرافي: "البعوضة: مكان عينه، قتل فيه أخوه مالك بن نورى وجماعة من بني يريوع، يقول لها: على مثل هؤلاء القوم فاخشئ وجهك، وليبيك من كان باكيًا على مثلهم، شرح الكتاب للسيرافي 2 / 106، وخمس وجهه يخشيده خدسه وجربه، والبيت من شواهد المقتضب 2 / 123، الأول في النحو 2 / 157، شرح آيات مغني البيت للسيوطي 4 / 329.

(3) من الطويل في الأصمعيات 1 / 120، المعجم المفصل د / إميل بن يحيى يعقوب 2 / 447، شرح الشواهد في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شراب 138/1.

(4) الكتاب 3 / 8 – 9.
وقال ابن السراج: "ويجوز حذف هذه اللام في الشعر وتعمل مضمرة، قال محمد: تفيد نقص كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالاً.

فأضمر اللام، وترك الفعل على بنائه كما يوجهه التقياس." (1)

ونسب ابن جني هذا القول للفراء فقال: "قال أبو العباس: حديثي أبو عمران.

وقال الزجاجي: "الشاعر قد يضطر إلى حذف اللام من فعل الأمر المخاطب في لغة من يقول: يا زيد لتذهب فينذكروا ويبضموها، بيترك الفعل على بنائه، وعلى ذلك قول الشاعر أنشده سبيوي وغيره:"

فإن كان لا يژم آئي شاعر، فیدن مئا تنهه المجزر.


1. الأصول 2 / 157.
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)
حولية سهلة: اللغة العربية: بإياتي البارود (العدد الثلاث والثلاثون)

الشعر في حال السعة; أنسى يفها، واعتقادًا لها" (1)، وإلى ذلك ذهب ابن السراج (2)، والسيرافي (3)، والزمحخري (4)، ابن يعيش (5)، ابن الشجري (6)
وأبان مالك في شرح التسهيل (7)، وصححه أيوبيان (8)، واختاره ابن هشام (9)
والسيوطي (10) ونص المرادي على أنه مذهب جمهور النحويين بقوله:
"مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة" (11) omega، وما ورد في غير الشعر مثـل الفعل المضارع "يُقيموها" من قوله تعالى: ﴿قل لِعَبَرَاءَ أَلَّا يَأْمَوَّا يُقيموها أَصْحَابَةَ﴾ (12) فنقل عن سببوجه جزءه بشرط مقدر وليس مجزومًا بلام
أمر مقدرة نص على ذلك السمين الحلبي (13)

ثانياً: مذهب المبرد ومن تبعه
خصائص/3، وانظر الرواية في الإنصاب للأثباتي 2/444.
2. ينظر: شرح السيرافي للكتاب 3/197.
4. ينظر: شرح المفصل 4/292.
5. ينظر: الأمالي الشجري 2/152.
8. ينظر: مغني الكبير ا 1/297.
12. ينظر: إبراهيم من الآية 1/3.
13. ينظر: رأي سبويه 7/4، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري
14. ينظر: لوشد الإبريمي 3/120، وشرح الأسرا في 4/1/2، شرح الألفية
للشياني 2/70.
يجوزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، يستهنوون على ذلك بقول

متمب بن تؤيرة:

على مثل أصحاب الغوطة فاهمشي

يريد: أو لي سنة ذلك من بكى، وقال آخر:

"تخرج نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا"

فلا أرى ذلك على ما قالت، لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعها الجزاء،

لأن الجسم في الأفعال نظير الخفض في السما، ولكن بيت متتم حمل على

المعنى؛ لأنه إذا قال فاهمشي فهو في موضع فلتخمشي، فطفف الثاني

على المعنى، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب

سيبوه على ما ذكرت لك" (1) فحمل المبرد بيت متتم بن نوره على المعنى،

وهذا منه غريب (2)، فطف المضارع على الأمر فانجز المضارع، ومع أن

الأمر عنده مبني لا معرفة، وليس لام الأمر مقدمة فيه إلا عند الكوفييين (3)،

والحمل على المعنى عند المبرد من قبل السرورة وهو مفهوم من قوله:

"وتقول ليقم زيد ويفعد خالد، وينطلق عبد الله، لأنك عطشت على اللأم ولو

قلت: فلم وفعد زيد لم يجز الجزم في الكلام، ولكن لو اضطر شاعر فحمله

على موضع الأول لأنه ما كان حق اللأم كان على ما وصفت لك "(4).

ثالثًا: مذهب الكوفييين:

نحاة الكوفة يجعلون جميع أفعال الأمر معرفة، ويقترون لام الأمر مضمرة

عامة للجزم، فأصل "ذهب" عنهم "لتهب"، فحذفت اللأم عندهم

تخفيفًا، وتباعا حرف المضارع، ثم احتلت هزة الوصل توصلاً إلى النطق

بالساقن؛ إذ الذال ساكنة، ونحو: "قوم" عنهم كذلك إلا أنها لا حاجة إلى

(1) المقضي 132/2.

(2) ينظر: النحو العربي / محمود محمود الديني ص 746.

(3) ينظر المسألة مفصلة بالتفصيل: الإنصاف 2 / 42، م 72.

(4) السابق 2 / 132.
لائم الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)

حولية عكُلية اللغة العربية: بِإيتَيَ البَارود (العدد الثالث والثلاثون)

همزة الوصل لعدم السكون، قال الفراء مبنيًا مذهبهم وعلتهم: "العرب حذفت اللام من فعل الأمور المواجهة لكتة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفت اللام كما حذفت الناء من الفعل، وأنت تعلم أن الجائز أو الناصب لا يعان إلا على الفعل الذي أوله اليماء والتاء والثون واللثون، فلما حذفت الناء ذهبت باللام، وأحدثت اللثون في قوله: اضرب، وفرح؛ لأن الصناد ساكنة فلم يستقم أن يُستَنْف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء "(1)" وفيسر الأنباري ما استند عليه الكوفيون في قولهم قوله: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمؤاجه المُعَرَّف عن حرف المضارعة -نحو الفعل- مَعَرِبَ مَجْزُومْ...؟ لأن الأصل في الأمر للمؤاجه في نحو: "الفعل" لَتَقُلَّ، كقولهم في الأمر للغائب "لَيَقُلَّ"... إلا أنه لما أكثر استعمال الأمر للمؤاجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استتقوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوا عِن حرف المضارعة طلبة للتفخيف... فذلك هناء: حذفوا اللام لكتة الاستعمال، وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلًا لعملها"(2)، وقد أبطل ابن الأنباري وغيره مذهب الكوفيون، وفسّر القول فيه تفصيلًا بما يغني عن إعادته، والرد على أدلاهم"(3).

رابعة: مذهب الحكساني والزجاج

أجاز الكسائي، وجماعة من النحويين الجمّ بِلام الأمر مضمرة بعد الأمر بالقول "قل" في اختيار الكلام مثل قوله تعالى: "قل إِبْيَادٌ أَلَيْثٌ أَلَيْثَا يَقُومَا أَصَّلَاءَ"(4)، فأسقط اللام، وترك "يُقِمُوا" مَجْزُومًا لأنه بعد "قل"، وذكر الزجاج وأوجها في الآية، وجوه منها ما نسب للكسائي، ويظهر

---

1. معاني القرآن 1/ 419.
2. الإنصاف 2/ 432.
4. إبراهيم، من الآية ١/ 3.

٤٥٨١
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية
حوالي: ملخص اللغة العربية: بإيتي البارود (العدد الثالث والثلاثون)
ذلك في قوله: "وفيه غير وجه... وغازل أن يكون مجزماً بمعنى اللام إلا
أنها أشُقَّت: لأن الأمر قد دل على الغائب بُقِّل، تقول: قل لزيَّد يصَّرْ عُمراً، وإن شئت قلت: قل لزيَّد يصَّرْ عُمراً، ولا يجوز قل يضرب زَيْد عمراً
هنا بالجزم حتى تقول: ليضرب: لأن لام الغائب ليس لستا منها عوض إذا
حذفتها"(1)، ونقل الزمخشري النتاوجه في الآية يقوله: "وجوزاً أن يكون يقيموا
وبنفقوها، بمعنى: يقيموا وليمحوا، ويش spender الصلاة وينفقوا
احدثة(2)، وإنما جاز حذف
اللام، لأن الأمر الذي هو قُل عوض منه، ولو قول: يقيموا الصلاة وينفقوا
ابتداء بحذف اللام، لم يجز (3)، ونسبه الرازي للقراء(4)، رثرب الفلازي،
والسنين الحلوبي هذا القول مع توجيهات أخرى (5)، وختار ابن مالك مذهب
الكسائي وضعه كثيراً مطرداً في كلمهم لتقدم الأمر بالقول.

تدليل:
تفسير قولهم: "أن الأمر الذي هو قُل عوض منه " عندي أن المعنى أن
المخاطب المأمور ب "قل " مطلوب منه أن يأمر المخاطبين بالصلاة
والإنفاق فهو ينقل الأمر عن الأمر الأول، فالكام بعد الفعل "قل" لا يصلح
أن يكون جواباً لها عندهم؛ لفساد المعنى عليه.

خامساً، مذهب بعض النحويين
إذا كان الكسائي ومن معه قصروا جواز إضمار لام الأمر في الاختيار في
حالة واحدة وهي تقدم أمر القول خاصاً، وقد جعله ابن مالك كثيراً مطرداً، فقد
جوز بعض النحويين الحذف بعد قول غير أمر في الاختيار، لكن جعلته قليلاً

1. معاني القرآن 32/126.
2. الكشاف 2/556.
4. بنظر: مفاتيح الغيب 19/95، والدر المصور 107/1.
قال ابن مالك: "والقيل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الرأج: ۱ ( pièce de lit )

قلت: ليوهض أذبه دارها تيان فثي حمده وجارها:

أراد: لينذن فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس ضرضا تمكنا من أن يقول:

إذن، وليس لقال: أن يقول: هذا من تسكن المتحرك على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكت اضطرازاً لأن الرأج لو قصد الرفع لتوصى إليه مستغنا عن الفاء، فكان يقول: تذن إني حموها وجارها":۱) وتقسيم ابن مالك للحذف على ثلاثة أضرب نقله بعض النحويين، ويظهر أنهم تلقىوا بالقول كالمرادي (۰) بن عقيل (۱) وناضر الجش (۲) والسبطي (۳) وغيرهم (۴).

تذيب:

تقسيم ابن مالك في شرح الكافية للجزم بلام الأمر مضمرة على ثلاثة أضرب تقسيم لم يسبق إليه؛ فلم يقل به أحد قبله فيما أعلم، وقد جمع فيه بين مذهب سيبويه والكسائي، فجعل مذهب الكساين الكثير المطرد في الاختيار، وحكم بالجواز مع القلة في الاختيار بعد قول غير أمر، وقيل مخصوص بالاضطراز وهو مذهب سيبويه، وقد أعجب مذهب بعض المحدثين فاعتمده (۵) والسر: كما يبدو لي أنه أعتمد في حكمه على السماح، حيث

١. من الرأج قائله منصور بن مرثة الأدبي، شرح أباث مغني اللبيب ۴/۱۳۴، هعم الهواجع ۲/۵۴۰، المقاصد النحوية للعيني ۴/۱۹۳۷، والشاهد ذكره ابن مالك.

٢. شرح الكافية الشافية ۳/۱۵۷۹ - ۱۵۷۹.

٣. بنظير: توضيح المقاصد ۱۳۶۹.

٤. بنظير: المأسن ۲/۱۲۳. ۴/۴۳۰۲.

٥. بنظير: تمهيد الفروع ۹/۵۴۰.

٦. بنظير: هعم الهواجع ۲/۵۴۰.

٧. بنظير: النحو الوافي ۴/۴۰۷.

٨. بنظير: النحو الوافي ۴/۴۰۷.
لائ الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية حولية سكلية: اللغة العربية: بإيتاء البارود (العدد الثالث والثلاثون)

وُردت آيات قرآنية جاء فيها الفعل المضارع مجزوما بِلام الأمر المذكورة بعد "قل" في شواهد قرآنية، والنوع الثاني استشهد عليه بقول الراجح، والثالث بما ورد من شواهد شعرية، وهذا الجمع بين المذاهب وجعلها مذهبا واحدا أعطت قيمة للشواهد كلها شعرية ونثرية فلم ينظر للتأول فيها أو يردها، لكن الغريب من ابن مالك أنه اعتمد في الحكم على الضربة الثاني وهو القليل بيت شعري واحد.

الترجيح بين الآراء

الراجح ما ذهب إليه سبيله لعدة أمور:

الأول: سيطرة رأبه على فكر النحاة فقالوا بقوله كابن السراج، والزجاجي، والسيواقي، ابن جني، ابن يسح (3)، ابن مالك في شرح التسجيل، وأبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، قال أبو حيان: "والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافا للمربرد؛ إذ منع ذلك أيضا في الشعر، وخلافا للكسائي؛ إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: "قل لِيَبِدِئُوا أَلَيْنَاءَ يَقِيمُوا الْصَّلَاةَ" (11) أي: ليقيموا الصلاة، وخلافا لمن

1. بنظر: الأصول 2 / 175.
2. بنظر: اللامات 1 / 95.
6. بنظر: شرح التسجيل 4 / 60.
8. بنظر: مغني اللب 1 / 527.
10. إبراهيم، من الآية 13.
أجاز ذلك بعد قول غير أمر نحو: قلت لزید يضرب عمرا، أي: ليضربٌ.(١)
ونص الحريري على أنه مذهب البصريين بقوله: "فهو عند البصريين من ضرورات الشعر المثلجة إلى تصحيح النظم، وإقامة الوزن، وأما قوله تعالى:
قَلْ لِيَبْحَارِيَّةٍ أَلَيْنِينَ ۖ أَمَّمَأَ يَقِيمُوا أَصْبَعَةَ (٣)، فإنّما جزء "يقيموا" لوقوعه موقع جواب الأُمر المخفّذ الذي تقديره لا ظهر: قل لعباد الَّذين آمنوا: أقيموا الصلاة يقيموا وجواب الأُمر مجزوم لتلمح معنى الجزاء فيه، كما قال سُبْحَانَهُ: فَأَخْرَجَ لَكَا رَيْبَةٍ يَقِصْجُ (٨)، وحكي أبو البركات الأنصاري أنه مذهب النحويين بالإجماع بقوله: "هذا الحذف إنما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام، بالإجماع" (٧)، ونسبة المرادي إلى جمهور النحويين بقوله: "مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة" (٨).
الثاني: أنه يرد على المبرد بالشهد الشعرية التي ترجح مذهب سيبويه ومن تبعه، أما تخرجه لقول متمم بن نُويزة:
على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي، لك الوَبْلُ حُرَّ الوجه أو يَبْلُكَ مِنْ يَبْكَ، بالعطف على المعنى فهو لا ينكر أنه من الضرورة، فيكون قد خرج من ضرورة إلى ضرورة، وأما قوله في قول الآخر:
مَتَّعَدُ تَفْدُتْ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ ۖ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً.

---
١. ارتشاف الضرب ١٨٥/٤.
٢. إبراهيم، من الآية : ٣١.
٣. البقرة، من الآية : ٦٦.
٤. درر الغواص : ١٣٣.
٥. ينظر : الإنصاف ٢/٤٤٤.
٦. ينظر : الجنى الثاني/١١٢.
إنّه غير معروف فذرُ عليه بقول العيني: "ولكن هو من أبيات الكتاب، أنشده سيبويه، ولو لم يكن مَحْتَجًا به لما أنشده، وكونه مجهولًا عند أبي العباس لا يمنع أن يكون معلومًا عند غيره"(١).

الثالث: ما استدل به الكسائي ومن تبعه على الجواز في النثر مثل قوله تعالى {قَلْ لَيْبَادُي الَّذِينَ ءَامَنُواْ يُتَبَيَّنَ أَصْبَحْتُمْ}﴾ خرجه النحاة ومعربو القرآن على وجه أخرى بلغ عدها عند السمين الحلبي سبعة أوجه(٢).

الرابع: ما ذهب إليه ابن مالك من القول بالجواز مع القلة في الاختيار. بعد قول غير أمر في شرح الكفائي لم يستشهد عليه إلا شاهد واحد يمكن حمله على الشذوذ، وقد وافق مذهب سيبويه في شرح التسهيل قصر الجواز على الضرورة بقوله "ولا يجوز في غير الشعر حذف لام الأمر، خلذا للكسائي(٣)

و ردّ ابنه بدر الدين في شرح الألفية ما ذهب إليه في شرح الكفائي(٤).

---

١. المقاصد النحوية ٤/١٩٠٦.
٢. إبراهيم، من الآية :٣١.
٣. الدر المصون ٧/١٠٤ - ١٠٧.
٤. بنظر: شرح التسهيل٤/٦٠.
٥. بنظر: شرح الألفية٤٩٢.
المؤتمر:

من أهم نتائج البحث ما يلي:

- استعمال لام الأمر وارد بكثرة شعرًا ونثرًا، لاسيما في القرآن الكريم.
- اختلاف النحويين حول بعض الأحكام المتعلقة بلام الأمر، ووضوح الأرجح في كثير منها.
- كثرة دخول لام الأمر على المضارع المبني للمفعول، والمبني للفاعل المسند للغائب، وقلة دخولها في أمر المنتكل، وأقل منه أمر المخاطب.
- حركة لام الأمر الكرس، وفتحها لغة سليم عند الفراء، ويجوز تسكيينها بعدحرف الطرفين والفاء، وكسرا بعد "ثم" الخاطئة أكثر من إسكانها.
- الأرجح قصر الجزم بلام الأمر مضمرة على الضرورة دون غيرها.
- كماذهب سيبويه، وجمهور النحويين.
- ما استشهد به بعض النحويين على جواز الجزم بلام الأمر مضمرة.
- في الاختيار حمل على أوجه متعددة؛ فضعف التنظير به.

أهم التوصيات:

- يوصي البحث الدارسين والمختصين بما يلي:
  - ضرورة التكامل بين النحو وغيره من فروع اللغة، وتحليل وحل المشاكل النحوية والصرفية بالنظرة الشاملة في فروع اللغة وعلى اختلافها.
  - أهمية دراسة لام الأمر وما يتعلق بها من أحكام فيما وتطبيقًا؛ لكثره ورودها في القرآن الكريم، والشواهد النذرية.
  - مراعاة الفروق اللغوية، والأسرار النحوية والبلاغية بين صيغ الأمر الأربعة من جهة، ودخول اللام على أنواع المضارع المبني للمفعول وغيره، وتوجيه الأمر بما للمنتقل والمخاطب من جهة أخرى.
توجد جهات يدخل الاعتراض على الوجوه المتعددة لشهائد الجزم بلام الأمر مضمرة من جهتها يجب معرفتها، للتميز بين المعنى الصحيح وال fasad منها.
ثَبَّت أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم
ثانياً: المصادر والمراجع

- اشتُفف cf. يُوَسَف من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسى، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك، ت: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط السابعة، ١٩٩٣ م.
- الأصول في النحو، محمد بن السري ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الأتمالي الشجيري لابن الشجيري علي بن محمد بن حمزة، ت: محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، ط الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، عبد الرحمن بن محمد الأنباضي، ط الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط دار الفكر للطباعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي أبو حيان، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ
- البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثر، ت: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى، ١٤٣٠ هـ.
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحوين (دراسة وصفية)
حواليّة الكلماتة اللغة العربية: بايتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

التذيل والتكمل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور حسن هنداوي، ط دار القلم - دمشق، ط الأولى، 1419 هـ - 1998 م.

التصريح بمضموم التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت: الدكتور عوض بن حمد الفوزي، ط الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن المرادي، ت: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى، 1428 هـ - 2008 م.

جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، 1426 هـ - 2003 م.

الجني الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المرادي المصري، ت: الدكتور فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل.

جوهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق: الدكتور يوسف الصميملي، الناشر: المكتبة المصرية، بيروت.

الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البدلي الأُنثُنَِيّ (ت 860 هـ)، ت: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط 1421 هـ - 2001 م.

خزاءة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون.

الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، ت: الدكتور محمد علي النجار، المكتبة العلمية بدون.

٤٢٩٠
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية
حواليه صلبة: اللغة العربية: بايت الفارود (العدد الثلاث والثلاثون)

- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد الحريري البصري، ت:
- عرفا مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط
- الأولى، 1418 هـ.
- ديوان أمير القيس، ت: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة -
- بيروت، ط الثانية، 1425 هـ - 2004 م.
- رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، ت: إبراهيم
- السامرائي، دار الفكر - عمان.
- سر صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان ابن جنی، دار الكتاب
- شرح أبيات مغني الليب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد
- العزيز رباح - أحمد يوسف دفاق، الناشر: دار الأمون للتراث,
- بيروت، ط الثانية 1393-1414 هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، ط
- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الناظم، ت: محمد باسل
- عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولي، 1420 هـ - 2000 م.
- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، ت: محمد محيي الدين
- عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، ط العشرون,
- 1400 هـ - 1980 م.
- شرح التنسيق، محمد بن يوسف ناظر الجيش، ت: الدكتور علي
- محمد فاخر وآخرين، دار السلام - القاهرة، ط الأولي، 1428 هـ.
- شرح تسجيل الفوائد، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك، ت:
- الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بديري المختون، دار هجر
- للطباعة، ط الأولي، 1410 هـ - 1990 م.
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية حولية)

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد بن عبد المنعم الجوجري الفاهري الشافعي (المتوفي: 889 هـ) ت: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى، 1433 هـ/2012 م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرآب، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط الأولى، 1427 هـ/2007 م.
- شرح طبيعة النشر في القراءات، شمس الدين الجزيحي، ت: الشيخ أنس مهدة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الثانية، 1427 هـ.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط الأولى، 1422 هـ/2002 م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن السيرافي، ت: أحمد حسن مهديلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى، 2008 م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة المصرية، ط الأولى، 1423 هـ - 2003 م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، 1488 هـ.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتب العربي - بيروت، ط أولى.

٤٩٢
لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين (دراسة وصفية)
حولية كتابية اللغة العربية: بايتا البارود (العدد الثالث والثلاثون)

لامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، ط الثانية، دار الفكر - دمشق، ت: مازن المبارك بدون.

الباب في عين البناء والإعراب عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط الأولى 1416 ه - 1995 م.

المحتسب في تبيان وجه شواع القراءات، أبو الفتاح بن جنير، زارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط 1420 ه - 1999 م.

المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل، ت: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، دار المدعي، جدة، ط الأولى بدون.

معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، ت: هدي محمود قراءة، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط الأولى، 1411 ه - 1990 م.

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زبيد الفرية، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة بمصر، ط الأولى.

معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاجي، ت: عبد الجليل عبد شلبى، عالم الكتب - بيروت، ط الأولى، 1408 ه - 1988 م.

المعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط الأولى، 1417 ه - 1996 م.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت: الدكتور مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط السادسة، 1985 م.

المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري، ت: الدكتور علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط الأولى، 1993.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، بدون .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب: شرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود العيني، ت: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط الأولى، 1441 هـ - 2010 م.

همع اليوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيروتي، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.